



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٨١/٧/٦

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ لجنة الزراعة بمجلس الشعب توافق على قانون الاراضى الصحراوية :

## مزايا لتشجيع الأفراد والشركات على استصلاح الأراضى أحقية الدولة فى استغلال الثروات التعدينية بالأراضى المستصلحة كتب - عبد الجواد على :

وافقت لجنة الزراعة والرئى بمجلس الشعب فى اجتماعها امس برئاسة  
مهدي شومان من حيث البندا على مشروع قانون فى شأن الاراضى  
الصحراوية .

واعلم المهندس عبد الهادى سماحة وزير الرئى ان هذا القانون من أهم  
القوانين التى ستصدر لتشجيع استصلاح الاراضى الصحراوية . وان  
الحكومة ستجواب مع اعضاء المجلس فيما يرون ادخاله من تعديلات على  
مواد المشروع المطروح بما يتفق ومتطلبات مياه الرئى وطرق استخدامها  
وكانت اللجنة قد بدأت اجتماعها بالاستماع الى شرح من المستشار على  
الخاتم مندوب وزارة التعبير حول اهداف هذا المشروع على ضوء مذكرته  
الايضاحية . ثم دارت مناقشة فى البندا تحدث فى بدايتها مهدي شومان رئيس  
اللجنة فقال : ان هذا مشروع فى غاية الاهمية وطالما انتظرناه فى اللجنة  
حتى يمكن ان ندخل بكل قوة فى مجال استصلاح الاراضى بعد ان صدرت  
عدة قوانين متعلقة باستصلاح الاراضى وهذا القانون من شأنه ان ينهى الكثير  
من المشكلات المتعلقة منذ امد بعيد فى مجال استصلاح الاراضى خصوصا وان  
القوانين الحالية لا تشجع الافراد والشركات والجمعيات التعاونية على  
استصلاح الاراضى .

وقال انه قد وضع خلال الفترة الماضية جدم جديدة المواطنين فى وضع

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وبين الأراضي الخاضعة لإحكام قانون الإصلاح الزراعي وهي الأراضي الواقعة في نطاق أراض الوادي والدلتا وهي التي تروى أصلاً بمياه النيل .

وقالت وجيهه الزباني [أ] عضو اللجنة [أ] إن اقتراح أن يشمل هذا القانون الشركات العامة العاملة في مجال استصلاح الأراضي ، وبحيث يقتصر دورها على الاستصلاح دون التمليك الذي يجب تصره على الأفراد في هذه الأراضي الجديدة .

وقالت جليلة هواد [عضو اللجنة] [أ] لقد طال انتظار الأراضي الصحراوية لصدد مثل هذا القانون ، ولكن يجب أن يشمل هذا القانون علاجاً حاسماً للأفراد الذين استصلحوا أراضي بالصحراء وحفروا لها الآبار والميون وكلفتهم آلاف الجنيهات [أ] وبخاصة في سيناء .

وقال ولیم نجیب سيفين [أ] وتكيل اللجنة [أ] : إنني أتفق مع الزميل ابراهيم شكري فيما طالب به بتغيير عنوان القانون ، بحيث يشمل الأراضي المستصلحة حديثاً في المناطق الصحراوية المتاخمة لوادي النيل [أ] إلى جانب الأراضي التي تروى في الصحراء على مياه الصرف الصحي ، وبحيث تعتبر هذه الأراضي جميعها من الأراضي التي تروى بمياه النيل ، ولا يجب إطلاق حد الملكية فيها إلى أكثر من ١٠٠ فدان [أ] بل يجب أن يكون إطلاق حد الملكية إلى ٢٠٠ فدان في الأراضي التي يتم استصلاحها بالمناطق الصحراوية ولا تروى بماء النيل .

وعلى هذه المناقشات كتب المستشار على الخادم مندوب وزارة التعمير فقال [أ] إن هذا القانون يأتي لعلاج وضع الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة في الصحراء ، وهو يؤكد حق

اليد على مساحات شاسعة من أراضي الدولة بحجة استصلاحها ثم قاموا ببيعها وحققوا من وراء ذلك ثروات طائلة ولم يستصلحوا منها أي شيء . وقال اللواء احمد نصير ممثلوزارة الدفاع : إن هذا المشروع أخذ حقه كاملاً في الدراسة بوزارة الدفاع . وقد تمت الواعية بين استغلال الأراضي الصحراوية وتأمين سلامة الدولة .

وقال محمود سامي درويش وكيل وزارة الصناعة : إن الوزارة توافق على هذا المشروع الذي يضيف موارد جديدة للإنتاج ، ولكن بشرط أن تبقى احتية الدولة مطلقة في استغلال الثروات المعدنية أو البترول الموجودة تحت الأراضي التي يتم استصلاحها بالصحراء ، كما يجب إعطاء شركات التعدين أو البترول حق مد الطرق عبر الأراضي المستصلحة بالصحراء للوصول إلى مواقع التعدين التي تعمل بها [أ] وقال فتحي الشكري [عضو اللجنة] [أ] إن كل محافظة لها زمامها [أ] وهناك أراضي صحراوية خارج هذا الزمام قام الأفراد باستصلاحها وحفر الآبار الارتوازية لها [أ] فلماذا لا تمنح الدولة هؤلاء تسهيلات سواء بالحصول على القروض واهتمامهم من شروط ملكية الأرض ؟ [أ] إن مثل هذا يعطى للمواطنين الاطمئنان الكامل في تمسكهم بتمسكهم أرضهم بذلوا جهداً كبيراً في إصلاحها وحولوها إلى مصدر جديد يضيف مزيداً من الغذاء .

وقال المهندس ابراهيم شكري [أ] رئيس حزب العمل [أ] إن هذا القانون لابد من إحاطته بكل الضمانات لكي يخرج محققاً لكل الأهداف المرجوة منه ، ويجب التفرقة فيه بين إطلاق حد الملكية في الأراضي الصحراوية [أ]



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الدونة في تلك ما تحت الاراضى  
المستصلحة للزراعة ، سواء كان هذا  
ثروات معدنية أو بترولية أو آثار [ ]  
وهو فقط لتنظيم أسلوب التصرف في  
الاراضى المستصلحة .

وبعد افعال باب المناقشة وافقت  
اللجنة من حيث المبدأ على مشروع  
قانون الاراضى الصحراوية ، على أن  
تستكمل في جلستها صباح اليوم  
[ الاثنين ] مناقشة مواد المشروع  
المستهل على ٢٩ مادة [ ]